

رئيس التحرير المسؤول
العهد منير عقيقي

الدولة الفاشلة

طبيعته (رئاسي، ملكي، برلماني.....)، وتفشي الفساد الذي يسيطر على كل شيء.

مع الدولة الفاشلة تنعدم القواعد الاخلاقية والقيمية، وتغيب التنمية الاقتصادية المتكافئة، ويرتفع معدل التدهور الاقتصادي والصحي والتعليمي، ويغطي منطق التعسف واساءة استخدام السلطة وتعدد معايير العدالة. اكثر من ذلك تتحول الدولة الفاشلة الى خطر على جوارها، وكذلك على المجتمع الدولي ككل، اذ تصير ولادة مشاكل وازمات ديموغرافية وامنية.

هكذا تصير الدولة الفاشلة دولة خوف يسيطر عليها ككيان وكتحاد بين مكوناتها. فيصبح القلق من المستقبل هو الحاكم والمتحكم المطلق بالاحزاب والمراجع الدينية وقوى المجتمع المدني والاقتصادي والصناعي والتجاري. عندها يبدأ البحث عن "خارج ما" للجوء اليه او حتى للاستقواء به. وتذوب الروح الوطنية المشتركة في مقابل ازدهار العشائرية والقبلية والمذهبية، وتتقدم الاعراف على القوانين. يحل "شيخ الصلح" بدلا من القاضي النزيه والعدل. تصبح التجارة بالقيم السمة الاساس، وتحل التقلبات في المواقف محل قيم الوفاء. يسيطر التعصب في وجه التفاعل الحضاري. الانتماء ينتقل من الاكبر الى الاصغر والاضيق. فبدلا من ان يكون الولاء للوطن يصبح للطائفة او المذهب او المنطقة والعشيرة وحتى للاحياء والشوارع.

الدولة لا تفشل من تلقاء ذاتها. المجتمع هو شريكها في الفشل والنجاح. الدولة لا تهترىء بتقادم الزمن انما بسبب سوء الادارة التي يسمح بها المجتمع ويسكت عن كفايتها الهشة، فهو من يقيم الدولة في الاساس، وممارسته لحقوقه السياسية تبقى هي معيار الرقابة الاكثر شفافية. المجتمع هو من يحدد اولوياته وفقا لمستويات وعيه وادراكه.

اما مقومات الدولة الناجحة، فهي كل شيء عكس الدولة الفاشلة. ويبقى على الشعب ان يكون على قدر المسؤولية.

الدول على مساحة العالم تنقسم الى نوعين: ناجحة او فاشلة. الاولى معروفة بتماسكها السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتكامل بحضورها في المجتمع الدولي. اما الثانية فيمكن تعريفها والتعرف اليها من شتى انواع التصدع الذي يصيبها، ومن عدم قدرتها على اداء وظائفها على رقعتها الجغرافية، وصولا الى هامشيتها في العلاقات الدولية، ذلك ان وظائفها تتمثل في توفير الادوات السياسية لمواطنيها بدءا من القوانين المتقدمة الناظمة لعلاقة المواطن حقوقا وواجبات في كل ميادين العيش، وصولا الى متانة الدولة ذاتها وقدرتها على استجابة الازمات ومواجهتها.

الدولة الفاشلة ليست مصطلحا جديدا. فهي موجودة منذ ان وجدت الدول. هي صفة ملازمة لكل دولة تعجز عن اداء وظائفها ما يجعلها ميدانا لقراءة كل معايير الفشل وعلى كل المستويات الامنية والصحية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية، ما يؤدي الى تصدع اجتماعها السياسي، وبالتالي تصبح عاجزة عن لعب دورها ككيان مستقل. عليه، يصبح كل من فيها من مكونات وقوى وافراد في حالة خوف مستمر ما يجعلها قابلة للاحتلال، او لحكم الميليشيات والعصابات بعدما تفقد السيطرة على كل شيء. وفقدانها السيطرة هو نتيجة لفشلها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

معايير قياس الدولة الفاشلة عديدة وكثيرة، تبدأ من فقدانها القدرة على حماية ذاتها وفشلها في احتكار "العنف المقونن"، ما يعرضها لحكم اللاقانون والفوضى المسلحة، مروراً بتآكل شرعية السلطة نفسها امام شعبيها وصولا الى عجزها عن تأمين الخدمات العامة، وذهابها الى المجتمع الدولي للتوسل على شعبها وبإسمه. وهذا يكون تنويعا للفوضى الداخلية جراء انعدام العدالة والمساواة والتفاوت الاجتماعي بين المواطنين، وتقدم شعور الجماعات على شعور المواطنة.

الدول لا تنتقل الى درك الدولة الفاشلة بصورة مفاجئة، انما جراء تراكم عناصر الفشل على مختلف الصعد، وفي سياق تراكمي ومتواز. واعتبار الدولة فاشلة تحكمه معايير ووقائع متعددة اهمها عدم قدرة الدولة على حماية سيادتها سواء من الداخل ام الخارج، وتضاؤل المساحة الديمقراطية ما يفضي الى التشكيك والطعن في شرعية الحكم ايا تكن

الى العدد المقبل